مواطن المؤسسة الفلسطينية
لدراسة الديمقراطية

الحريات المدنية

سلسلة مبادئ الديمقراطية (٨)

الحريات المدنية

اعداد: نبيل الصالح
محرر ومشرف علمي : عزمي بشارة
رسوم : خليل أبو عرفة
استشارة تربوية : ماهر الحشوة

Elements of Democracy (8)

Civil Liberties

Copyright: **MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy**
P.O. Box 1854, Ramallah, West Bank

This book is published with the support of the Buntistift e. V. Foundation Germany

November, 1996

جميع الحقوق محفوظة

مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ص. ب ١٨٤٥ ، رام الله

يصدر هذا الكتاب بدعم من مؤسسة البونتشتيفت، ألمانيا

الطبعة الأولى – تشرين ثانٍ ١٩٩٦

تصميم وتنفيذ: موسسة الناشر للخدمات الفنية – البيرة – هاتف: ٩٩٨٦٣٨٧

المحتويات

١- مدخل	٥
٢- ماذا نعني بالحريات المدنية	٧
٣- حرية الضمير	١٠
٤- حرية الفكر والوجدان	١٣
٥- حرية العقيدة والعبادة	١٥
٦- حريةالتنقل والاقامة	١٩
٧- حرية التنظيم والتجمع	٢٤
٨- الدفاع عن حرية التجمع والتنظيم	٢٧
٩- الحرية الشخصية	٢٩
١٠- حرية التعبير	٣٠
١١- الخاتمة	٣٣

مـــدخـــل

تصور انك تعيش في مجتمع يحدث فيه ما يلي:

١. تفرض عليك الخدمة العسكرية مع ان مهمة الجيش الأساسية في ذلك المجتمع هي قمع الشعب، وأنت لا تؤمن بالعنف.
٢. يجري فصل أي موظف في الدولة يتبين انه يعتنق مبادئ اشتراكية.
٣. لا يسمح للأقلية المسلمة (او البهائية) في المجتمع بتشييد جوامع (او اماكن عبادة) جديدة.
٤. يتعين عليك الحصول على إذن أو تصريح للسفر من مدينة الى اخرى.
٥. غير مسموح لأكثر من عشرين شخصاً بالتجمع في أي مكان عام أو خاص دون الحصول على موافقة مسبقة من السلطات.
٦. كل من يتزوج قبل سن الخامسة والعشرين وكل من ينجب أكثر من طفلين يعتبر مخالفاً للقانون.
٧. يمنع القانون اقتناء وبيع وشراء مجموعة من الكتب الواردة في لائحة سوداء.

هل يمكن وصف هذا المجتمع بمجتمع ديمقراطي؟ طبعاً لا. والسبب في ذلك أن كل من الأمثلة أعلاه تتناقض مع احدى الحريات المدنية الأساسية الواجب توفرها في المجتمع الديمقراطي. وهذه الحريات الاساسية التي سيتطرق لها هذا الكتيب هي:

١. حرية الضمير.
٢. حرية الفكر والوجدان.
٣. حرية العقيدة والعبادة.
٤. حرية التنقل والاقامة.
٥. حرية التنظيم والتجمع.
٦. الحرية الشخصية.
٧. حرية التعبير.

ولدى مقارنة الأمثلة في اللائحة الأولى بالحريات في اللائحة الثانية سيتبين لك أن كل مثال منها يتناقض مع إحدى الحريات حسب الترتيب ذاته في اللائحتين. ولكن قد لا تحتاج الى تصور مجتمع لا تعرفه لادراك عدم توفر الحريات المدنية الأساسية فيه، فالشعب الفلسطيني يعرفُ جيداً تجربة الاحتلال الاسرائيلي. اذكر مثالاً على الأقل من ممارسات سلطات الاحتلال يتناقض مع كل من الحريات المدنية الأساسية المذكورة اعلاه.

إن الحريات الاساسية هي تلك التي يجب ان تُوفَّر لكل انسان من اجل رفاهيته وتطوير شخصيته وحياته، إضافة الى رفاهية مجتمعه. ولذلك فهي بالغة الاهمية، وتؤدي مصادرتها او تحديدها بشكل تعسفي الى الحاق الضرر بحقوق الانسان وبأسس النظام الديمقراطي

وبالعلاقة بين السلطة والمواطن وبين الدولة والمجتمع.

وقبل متابعة قراءة هذا الكتيب نرجو ان تتوقف للتفكير ملياً بالاسئلة التالية:

١. ما هي أهمية حصول المواطنين على هذه الحريات المدنية؟ وما هي أهمية هذه الحريات بالنسبة للديمقراطية بشكل خاص؟

٢. ماذا نعني بكل من حرية الضمير، التفكير والوجدان، وحرية العقيدة والعبادة، التنقل والاقامة، التنظيم والتجمع، التعبير، والحرية الشخصية؟

٣. ما هي المبررات الخاصة لتوفير كل من هذه الحريات؟

٤. هل يجب فرض قيود على كل من هذه الحريات؟ متى وكيف ولماذا؟

٥. الى أي مدى يسمح مشروع النظام الدستوري الفلسطيني بهذه الحريات، وما مدى وجود هذه الحريات على أرض الواقع؟

٦. ما هو دور المواطن الفلسطيني العادي في الدفاع عن كل من هذه الحريات، وما هي الوسائل التي يمكنه استخدامها في الدفاع عنها؟

نرجو متابعة قراءة الكتيب حيث من المتوقع بعد الانتهاء من قراءته ان تكون قد تمكنت من تطوير إجاباتك عن هذه الاسئلة. وستجد ان الكتيب يناقش كلاً من هذه الحريات بشئ من التفصيل بحيث يتم عرض تعريف موجز لكل حرية، وتبيان أهميتها، وإعطاء أمثلة على توفرها وعدم توفرها في أزمنة ومجتمعات مختلفة، وعرض لبعض وسائل الدفاع عنها في بعض الأحيان.

ماذا نعني بالحريات المدنية؟

هي تلك الحريات الاساسية التي يجب ان تُوفر لكل انسان في المجتمع الذي يعيش فيه من اجل رفاهيته وتطوير شخصيته وحياته اضافة الى رفاهية مجتمعه، ولذلك فهي بالغة الأهمية وغير قابلة للمصادرة او للتحديد التعسفي دون الحاق ضرر جدي بحقوق الانسان وبأسس النظام الديمقراطي وبالعلاقة بين السلطة والمواطن وبين الدولة والمجتمع. اهم الحريات المدنية الاساسية هي حرية الضمير وحرية الفكر والوجدان وحرية العقيدة والعبادة وحرية التنظيم وحرية الحركة والاقامة وحرية التعبير والحرية الشخصية (الخصوصية)،وسيتطرق هذا الكتيب، الى كل منها بالتفصيل. هذا وتتبنى بعض الادبيات السياسية والقانونية تصنيفات اخرى للحريات غير هذه التي يتبناها الكتيب فنجد تطرقاً الى حرية التصويت وحرية الحصول على المعلومات، وهي حريات نتجت عن مميزات المجتمع المعاصر. ولكن الاختلاف هنا لا يتعدى التصنيفات الشكلية حيث ان الحريات المدنية الاساسية التي سنشرحها هنا تتضمن هذه الحريات وغيرها. يقوم المفهوم المعاصر للحريات المدنية على فكرة الانسانية الكونية التي تشدد على مركزية الانسان كإنسان في الحياة العامة وليس على مميزات الناس المكتسبة مثل المكانة الاجتماعية والملكية، او على الانتماء العائلي او الطائفي وغير ذلك. رافق تطور مفهوم الحريات المدنية بروز الانظمة الدستورية فكان بطيئاً وممتداً على فترات زمنية طويلة خلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر. في فترات مختلفة خلال هذه القرون بدأت تتطور مفاهيم المواطنة والحقوق العامة التي تقوم عليها الديمقراطية التمثيلية وحق المشاركة في اتخاذ القرار المتعلق بالحياة العامة ومفاهيم المجتمع الحر، ولذلك فإن موضوع الحريات المدنية هو نوع العلاقة بين الدولة ومواطنيها، وهدفها تقليص قوة وصلاحية سيطرة المجتمع على اعضائه.

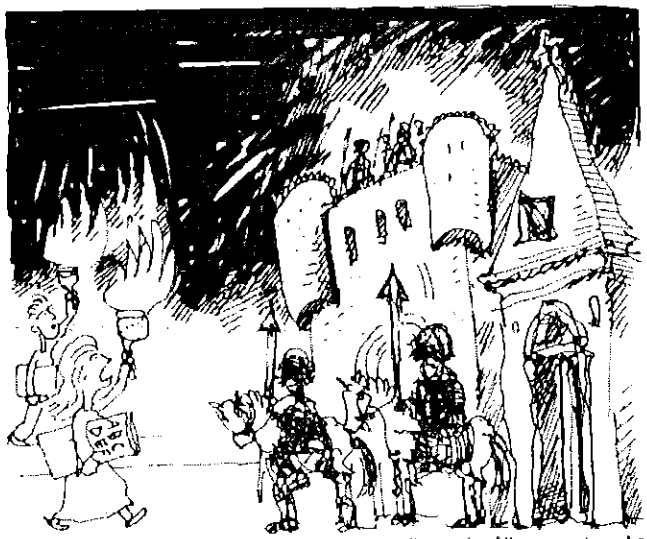

تطور مفهوم حق الأنسان في الحرية، في الصراع مع السلطة الدينية ومع السلطة السياسية المبنية على فكرة الحق الإلهي للحاكمين في أوروبا في بداية العصر الحديث. وقد انتج هذا الصراع تغييرات وثورات سياسية وثقافية.

قد يدعي البعض ان معظم الديانات، وخاصة السماوية، قد اعترف ونصّ على احترام حريات المؤمنين بها، وهذا صحيح، فليس من الصعب ان نجد فيها اقوالاً وآيات وقصصاً تتناول المساواة والحرية، ولكن مفهومها يختلف عن الحريات المدنية بالمفهوم المعاصر. ينبع المفهوم المعاصر للحريات المدنية من حق الانسان في الحرية وهو مفهوم تطور في الصراع مع السلطة الدينية ومع السلطة السياسية المبنية على فكرة الحق الالهي للحاكمين في اوروبا في بداية العصر الحديث. وقد انتج هذا الصراع تغييرات وثورات سياسية وثقافية ما زالت تشكل الاساس في فهم الحريات المدنية حتى يومنا هذا.

للحريات المدنية مبررات عدة سوف نتطرق اليها في شرح كل حرية مدنية على حدة، ولكنها تتلخص جميعاً في الاثر الذي يحدثه احترام هذه الحريات على المجتمع. فالمجتمع يظهر دينامية وقدرة اكبر على التطور والتحسن اذا كان مؤلفاً من اعضاء احرار وقادرين على استغلال طاقاتهم للتطور والتقدم دون المبالغة في التقييد والتحديد. ان الاعتراف بالحريات المدنية للافراد والجماعات يجعلهم ينخرطون في عملية التطور والتقدم وخدمة الاهداف العامة بدوافع مختلفة، ولعل ضرورة انخراط النساء والاقليات وفئات المعارضة يبين حيوية هذه القاعدة. اما المبرر الثاني فيتعلق بأهمية الحريات بالنسبة للديمقراطية، فمن غير المكن الحديث عن الديمقراطية السياسية في مجتمع معين دون ضمان الحريات المدنية، فهي تضمن الحق في المشاركة الفعالة في وضع القرارات السياسية المتعلقة بالحياة العامة، ولا تحدث المشاركة الفعالة اذا صودرت حرية الحركة والتفكير وابداء الرأي والتنظيم والتجمع والحصول على المعلومات والتصويت وغيرها. ومن هنا تبرز الحاجة الماسة الى الدفاع عن هذه الحريات لضمان المشاركة النقدية الفعالة ولضمان خصوصية واستقلالية المواطن وهي شرط شعوره بكرامته. كما انه من غير الممكن الحديث عن تطبيق مبدأ سيادة القانون اذا لم تحترم الحريات المدنية. وقد رأينا في كتيب سابق ان سيادة القانون بمفهومها الجوهري تشدّد على أهمية احترام الحريات المدنية وترى في مجابهة التعسف وفي ضمان المساواة امام القانون شرطين اساسين لقيام النظام الديمقراطي.

من غير الممكن الحديث عن الديمقراطية السياسية في مجتمع معين، دون ضمان الحريات المدنية...

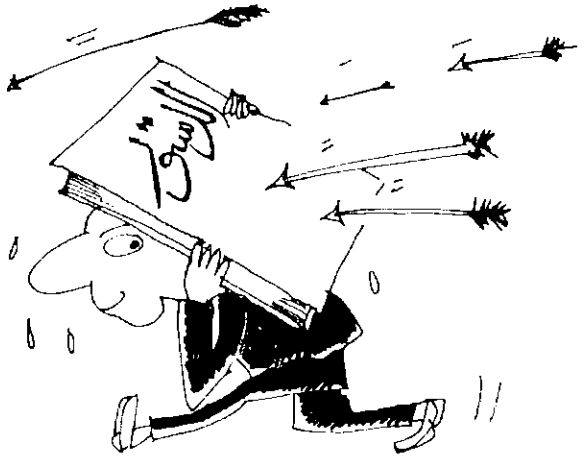

أهم آليات الدفاع عن الحريات المدنية هو الدستور... الذي نجد فيه عادة في الدول الديمقراطية تطرقا مباشرا لحقوق الانسان مما يكسبها حصانة.

وبسبب أهمية هذه الحريات يجب وضع آليات للدفاع عنها وعدم منح السلطات فرصاً لتقييدها بسهولة. اهم آليات الدفاع عن الحريات المدنية هو الدستور الذي نجد فيه عادة في الدول الديمقراطية تطرقاً مباشراً لحقوق الانسان وحرياته مما يكسبها حصانة ويمنع سن القوانين التي تهدف الى تقييدها. كما تشكل حقوق الانسان المعترف

بها اجتماعياً ومن قبل أجهزة الدولة سداً اخر امام المس بالحريات وهي تنص على ما يحق لكل مواطن على دولته، فالحق في المساواة يعني واجب الدولة في ضمان المساواة لافرادها امام القانون، والحق في الاجراء القضائي العادل يعني واجب الدولة في منح مواطنيها فرص المثول امام القضاء قبل ادانتهم ومعاقبتهم.

كما تدل التجربة على أن وجود حياة عامة نشطة، ونقصد حياة حزبية ونقابية، ووجود تنظيمات ومؤسسات مدنية فاعلة تساهم في الدفاع عن الحريات المدنية.

حرية الضمير

نعني بهذه الحرية حق الانسان في بلورة افكاره ومعتقداته المتعلقة بموضوع الاخلاق والفضائل انطلاقاً من الايمان والدين او من مواقف ايديولوجية تحدد ما هو صالح وعادل واخلاقي، كما تهتم هذه الحرية بضمان حق الانسان في التصرف حسب هذه المعتقدات والقواعد التي يُمليها الضمير.

وتنص هذه الحرية على انه لا يجوز قانونياً منع انسان من التصرف حسب ما يمليه عليه ضميره، كما لا يجوز الزامه بالقيام بعمل او تصرف يتعارض مع الضمير او العقيدة الدينية. وابرز الامثلة على ذلك هو منع انسان من ان يعيش حياته اليومية بتفاصيلها وفق ما تفرضه عقيدته الدينية او اجباره على تصرف يتنافى مع تعاليم دينه مثل اكل وشرب اصناف محرمة من المأكولات والمشروبات، او اعتناق دين الآخرين عنوة، او احترام صفة القداسة الممنوحة للملوك وغير ذلك. والتاريخ يَعُجُ بحالات من هذا النوع وخاصة في اوروبا في القرون الوسطى.

ويبرز التناقض بين حرية الضمير وبين القانون وانماط الحياة في المجتمع في حالات يهدف فيها القانون الى تسيير وتوجيه حياة المجتمع حسب ما يراه على أنه حاجات الاكثرية. ولعل ابرز الامثال على ذلك هو قانون الخدمة الاجبارية في الجيش القائم في اغلب دول العالم. احياناً نجد ان هناك من يرفض هذه الخدمة لاسباب ضميرية تتلخص في رفض العنف والقوة وعدم قبول الحروب والردع كأسباب لحل الخلافات.

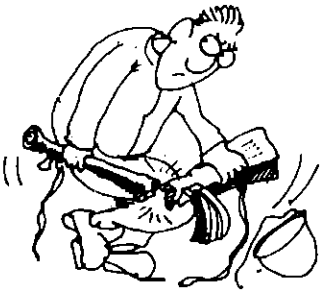

احيانا نجد ان هناك من يرفض الخدمة الالزامية لاسباب ضميرية تتلخص في رفض العنف وعدم قبول الحروب والردع اسلوبا لحل الخلافات.

تحاول الدول الديمقراطية، عادة بواسطة السلطة التشريعية، ان لا تخلق مثل هذا التعارض بين القانون وبين حرية الضمير بأن تتحاشى الصدام بين الالتزامات الضميرية لكل انسان وبين التزاماته وواجباته القانونية. ويكون ذلك عادة بواسطة ادخال استثناءات على القانون على اساس المميزات العقائدية والدينية والضميرية والاخلاقية لبعض المجموعات من الناس، فلا نجد دولة في العالم تحاول ان تفرض على مواطنيها انتماءً دينياً واحداً او إلزاماً بأكل طعام معين تمنع بعض الديانات اكله. من جهة ثانية نجد ان الدول الديمقراطية لا تعتبر المعتقدات الضميرية المنافية للعدل ولحقوق الانسان

بمفهومها المعاصر شرعية، وتفضل عليها القانون المدني الملزم.

وهنا يمكن ضرب بعض الامثلة مما يجري في محيطنا القريب وخاصة في أوساط الفئات الاجتماعية التي ما زالت تتحكم فيها التقاليد والاعراف المتوارثة وبعض العادات البالية التي لا تناسب العصر الذي نعيش فيه. نسمع أحياناً عن حالات اعتداء وقتل على خلفية الثأر الذي يعتبره البعض في مجتمع كمجتمعنا، عادةً محمودة تدل على التمسك بالشرف والوفاء لذكرى الاموات، وبالتالي فهو بالنسبة لهم معتقد ضميري. تشكل هذه العادة البائدة خطراً على المجتمع وعلى الافراد، فحرية الضمير فى هذه الحالة تؤدي الى حرمان الآخرين من حقهم في الحياة والأمن وتتصادم مع جميع حقوقهم وحرياتهم. كذلك فإن ما ينتج عن حرية الضمير في هذه الحالة يتعارض بشدة مع سيادة القانون وحكم المؤسسات ويقود الى الفوضى والتفكك. تقيد حرية الضمير في هذه الحالة دون تردد وتحارَب مثل هذه المظاهر المتخلفة في حياة المجتمع.

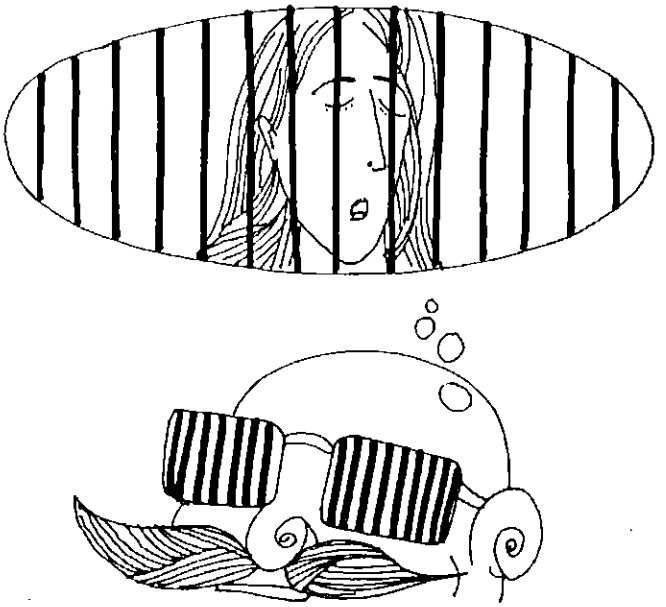

يجب تقييد حرية الضمير التي تؤدي الى التمييز ضد المراة في مجتمعنا، حيث تعتبر ضلعا قاصرا وتعاني من الظلم والاستغلال الجسدي والروحي..

وهذا الموقف من حرية الضمير يجب ان يتخذ في حالات التمييز ضد المرأة في مجتمعنا حيث تُعتبر «ضلعا قاصراً» وتعاني من الظلم والاستغلال الجسدي والروحي اللذين تسوغهما بعض التفسيرات الشائعة لبعض الديانات. ولعل أبشع مظاهر هذه الحالة هي جريمة القتل بدافع الحفاظ على شرف العائلة. في مثل هذه الحالات، على القانون المدني الملزم ان يقيد حرية الضمير ويمنع ترجمتها الى تصرف يحرم الآخرين من حقوقهم وحرياتهم.

تختلف المواقف من التعارض بين حرية الضمير وبين القانون وحاجات المجتمع اليومية وضروريات توجيه الحياة. فهناك من يدعي انه يجب احترام المعتقدات الضميرية وتفضيلها على كل ما يتناقض معها، وهناك من يظن ان القانون العلني الملزم يكتسب اولية على املاءات الضمير. وكثيراً ما تكون المواقف الضميرية غطاءً لسيطرة مجموعة محددة من الناس على حياة المجتمع وتتخذ الدفاع عن سيطرتهم اللاديمقراطية شكل الدفاع عن الخصوصية والميزات الثقافية لهذه المجموعة من البشر ،ومحاولة فرض لباس معيَّن على

النساء بالقوة يشكل مثالاً. تحاول الأنظمة الديمقراطية ان تسلك الطريق الانسب بين هذين القطبين، وكثيراً ما تتعامل مع الحالات الحساسة وفقاً لمصلحة المجتمع وافراده ولاحترام حقوق الانسان، مع الاهتمام الخاص بأهمية المعتقدات الضميرية في بناء شخصية الانسان والمجتمع وتحقيقهما لذاتهما. ولكنها عندما تحترم ضمير الانسان الفرد وحقه في التحكم بأسلوب حياته فانها لا تقبل ان يكون في ذلك ضررٌ للآخرين – هنا تتوقف حرية الضمير وتبدأ حرية الآخرين، فهي ايضاً حرية غير مطلقة بل خاضعة للقيود في حالات تعارضها مع حقوق الآخرين وحرياتهم ومع ضرورة الحفاظ على سيادة القانون وتماسك المجتمع.

أسئلة

١. ما رأيك في رفض الخدمة العسكرية من منطلقات ضميرية. حاول ان تضرب امثلة توضح ذلك؟

٢. اذا سئلت عن رأيك في السماح للهندوس بحرق موتاهم بشكل مكشوف في بريطانيا حسبما تفرضه معتقداتهم الضميرية، ماذا ستقول؟

٣. دخلت طالبة الى صف معلم جامعي وهي تغطي كامل وجهها بحيث لم يرى المعلم الا جزءاً من عينيها، وذلك بدعوى أن معتقداتها الدينية تتطلب ذلك. لم يقبل المعلم تعليم تلك الطالبة بدعوى انه يعتقد أن التعليم والتعلم يتطلبان تفاعلاً يحدّه لباس تلك الطالبة. ما رأيك؟

حرية الفكر والوجدان

يعتبر الحق في حرية بلورة اعتقاد خاص او فكرة معينة حقاً اساسياً من حقوق الانسان وحاجة حيوية، فكيف يمكن ان يتطور المجتمع اذا لم يتمكن افراده من بلورة مواقفهم حول القضايا السياسية والاجتماعية والاخلاقية والثقافية والعملية وتغيير هذه الافكار حسب روح العصر. تتضمن حرية التفكير والمعتقدات حرية كل انسان في اعتناق فكرة او اعتقاد معين بغض النظر عن قبول هذه الفكرة داخل المجتمع ومدى شعبيتها. وكثيراً ما كان عدم احترام مثل هذه الحرية في الماضي، وفي المجتمعات غير الديمقراطية في الحاضر، سبباً في زج المعارضين السياسيين وغيرهم في السجون او تعريضهم لانواع عقاب اكثر قسوة. وقد كانت الولايات المتحدة الامريكية ، حتى وقت قريب، لا تعطي الجنسية الأمريكية لمن يعتنق الافكار الشيوعية أو لمن كان شاذاً جنسياً.

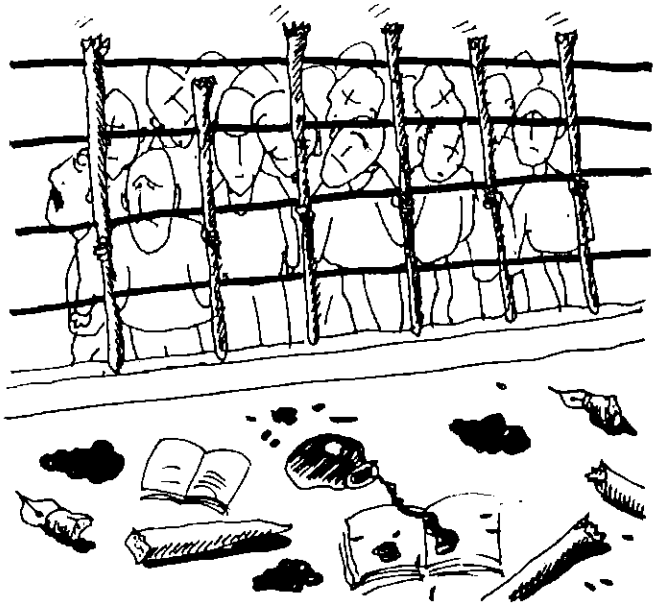

كثيرا ما كان عدم احترام الفكر والاعتقاد في الماضي وفي المجتمعات غير الديمقراطية في الحاضر سببا في زج المعارضين السياسيين وغيرهم في السجون

تكرس المواثيق التي تبحث في موضوع حقوق الانسان مكانة خاصة لهذه الحرية، فهي ترى انه ليس هناك ما يبرر التدخل في حرية التفكير والاعتقاد لانها تتعلق بعالم الانسان الداخلي والخاص، ولذا فهي لا تؤذي الآخرين أو تؤثر عليهم.

ان بلورة الفكرة والرأي والاعتقاد هي شرط اساسي وحيوي لحرية التعبير وهذا يثبت ان هناك علاقة وثيقة جداً بين الحريات المختلفة. كذلك فإن بلورة الرأي والمعتقد هي احد الاسس لخلق الانسان المستقل الذي يفكر في حاله وفي وضع مجتمعه، وبالتالي فهو قادر على بلورة موقف يدفع احياناً الى تغيير الاوضاع القائمة والى تحسينها حتى ولو كان ذلك غير مرغوب من قبل البعض. تكتسب حرية الرأي والتفكير والمعتقد اهمية كبرى بالنسبة لشعور الانسان بتحقيق ذاته وبكرامته وبقدرته على التأثير والتغيير، وعليه فهي حرية اساسية من حريات الانسان.

وينص العمل بموجب هذه الحرية واحترامها في الدول الديمقراطية على انه لا يجوز محاسبة أي انسان ومعاقبته بناءً على الافكار التي يحملها والمعتقدات التي يؤمن بها ، فلا يجوز مثلاً الحاق ضرر بإنسان او اقالته من عمله او التعرض لامكانيات تطوره بسبب اختلاف

آرائه عما هو سائد في البيئة التي يعيش فيها. كما لا يجوز «التفتيش في الضمائر» وهي ظاهرة معروفة ومنتشرة في العديد من دول العالم وخاصة العربية منها. ولكن بما ان واقع الحياة لا يجري حسب ما هو مكتوب في كتب حقوق الانسان وفي المواثيق الدولية، نجد الكثيرين من الناس يخفون آراءهم خوفاً من التعرض للتهديد. كذلك فأن المؤسسات العامة وأجهزة الدولة في الأنظمة الديمقراطية تحاول الاسهام ايضاً في العمل على عدم تحويل حرية الرأي والتفكير الى أداة تؤدي الى نقيض الهدف الذي جاءت لتخدمه هذه الحرية وهو شعور الانسان بكرامته واستقلاليته. نلاحظ، مثلاً، في بعض المجتمعات الديمقراطية ان العاملين في ادارة الحياة العامة مطالبون بعدم الكشف عن آرائهم ومعتقداتهم علناً كي لا تكون سبباً في ترفيعهم وزيادة مرتباتهم اذا عبَّروا عن مواقف تنال الاستحسان في أعين المسؤولين، أو سبباً في جعلهم يعانون من التمييز وزرع العراقيل في طريقهم اذا كانت مواقفهم تتعارض مع ما يؤمن به المسؤولون.

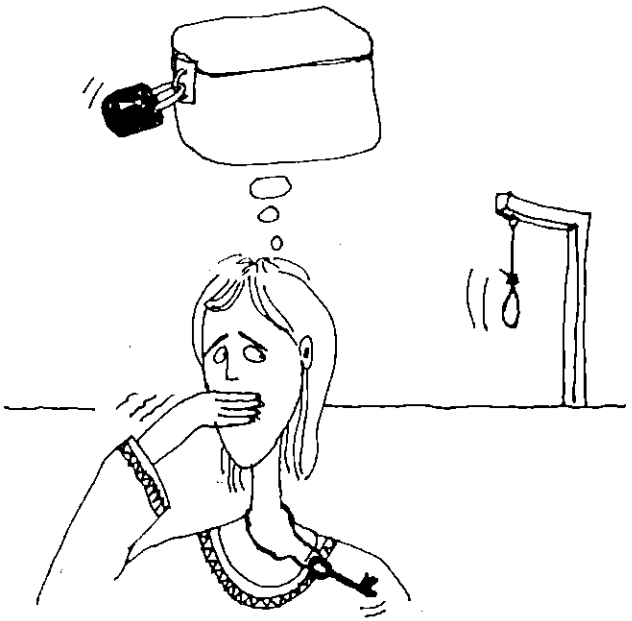

.. ولكن، بما ان واقع الحياة لا يجري حسب ما هو مكتوب في كتب حقوق الانسان وفي المواثيق الدولية، نجد الكثيرين من الناس يخفون آراءهم خوفا من االتعرض للتهديد..

أسئلة

١. من الممكن ان تشكل حرية الفكر والوجدان عاملاً يدفع باتجاه تغيير ما هو قائم الى الافضل. ما رأيك؟ أعطِ أمثلة تثبت رأيك.
٢. اشرح أوجه الشبه والاختلاف وبين العلاقة بين حرية الفكر والوجدان وحرية التعبير عن الرأي؟

حرية العقيدة والعبادة

تعني هذه الحرية حق كل انسان في عدم التعرض للضغط والقمع او حتى لأي تدخل في شؤونه المتعلقة بأعتناق دين معين. وبكلمات اخرى فان هذه الحرية تتحدث عن حق كل فرد في الحصول على الحماية القانونية ضد الزامه جسدياً او معنوياً او تهديده بهدف دفعه الى تبني دين الاخرين والتخلي عن معتقداته. كما تعني هذه الحرية ايضاً حق كل فرد في المجتمع في الحصول على الحماية ضد القمع أو القسر في الشؤون الدينية. وتنبع هذه الحرية من اعتبار الدين قضية ايمان فردي وتصور خاص لحقيقة العالم والحياة فيه، وفق منظومة اخلاقية معينة لكل انسان.

تعني حرية العقيدة حق كل انسان في عدم التعرض للضغط والقمع او حتى لاي تدخل في شؤونه المتعلقة باعتناق دين معين..

وتتضمن حرية العقيدة ايضاً حق الانسان في عدم الكشف عن معتقداته الدينية اذا رغب في ذلك، والحماية ضد أي ضغط في شؤونه الاجتماعية والاقتصادية بسبب انتمائه الديني كأن يفصل من وظيفته او يقاطع اقتصادياً او يجري التحريض ضده او يحرم اولاده من الدراسة في المدارس لأنهم لا يدينون بدين أغلبية الطلاب، مثلاً هناك دول عديدة في العالم سمح لمواطنيها بعدم تحديد ديانتهم او ديانة اولادهم حتى يبلغوا رشدهم فيستطيعوا أن يحددوا بأنفسهم انتماءَهُم الديني حسب رغبتهم.

كثيراً ما تثور خلافات حول تعريف ورسم حدود حرية المعتقد والديانة خاصة عندما تصطدم حرية الديانة مع بعض المعتقدات الدينية لفئات متدينة في المجتمع لا تعترف بحرية الانسان في اقامة شعائره الدينية. يبرز هذا واضحاً في حالات الاقليات الدينية التي تعيش في مجتمعات فيها جماعات متزمتة قوية ومؤثرة.

تثور احياناً خلافات حول مضمون هذه الحرية، ومن الممكن ان تصبح هذه الخلافات حادة بشكل خاص عندما تتعارض بعض القوانين مع المعتقدات الدينية التي يؤمن بها بعض الناس في المجتمع في هذه الحالة تعتبر هذه القوانين قيوداً على حرية العقيدة. قد يحدث مثل هذا التناقض بين القانون المدني وبين المعتقدات الدينية في حالات تواجد المسلمين او البوذيين أو اليهود في الدول الغربية. ولعل أحد الامثلة البارزة على ذلك هي تلك الحادثة التي أثارت نقاشاً حاداً في فرنسا قبل عدة سنوات، حيث منعت السلطات الفرنسية فتيات

مسلمات من لبس الحجاب في المدارس. بحثت هذه القضية امام القضاء الفرنسي وتبين، حسب القانون، ان تصرف تلك الفتيات، وان كان فرضاً دينياً، يتناقض مع القانون المدني. وقد أثار هذا الموقف الاقلية المسلمة في فرنسا وتبعه مظاهر احتجاج شديدة. كذلك يشمل التعارض بين القانون الذي ينص على اعتبار يوم الاحد يوم عطلة في العديد من الدول الغربية وبين مطلب المنتمين للديانة اليهودية في العطلة يوم السبت حسب ما يفرضه عليه دينهم، مثلاً بارزاً آخر على التعارض بين القانون وبين المعتقدات والفروض الدينية. كثيراً ما تلجأ السلطات في هذه الدول الى البحث عن حلول تحافظ على التوازن للحؤول دون تفاقم مثل هذا التعارض.

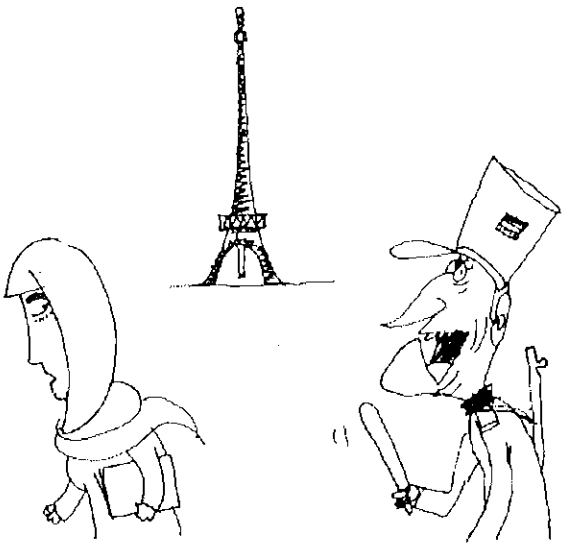

يحدث احيانا تناقض بين القانون المدني وبين المعتقدات الدينية، ولعل احد الامثلة على ذلك حادثة قيام السلطات الفرنسية بمنع الفتيات المسلمات من لبس الحجاب في المدارس.

ترجع اصول الاعتراف بحرية الديانات الى الاختلاف والصراع بين الديانات المختلفة. ففي اعقاب الخلافات التي نشبت على قاعدة الاختلاف بين الديانات نتجت القناعة بضرورة الدفاع عن ابناء الطوائف المختلفة وضمان حقهم في اعتناق أي دين يرونه مناسباً ويمارسونه في الدول الديمقراطية. وتتضمن حرية الديانة ايضاً حق المواطنين في عدم اعتناق أية ديانة والدفاع عن هؤلاء امام الضغط والعنف الذي قد يوجه ضدهم من قبل الفئات المتدينة والتي تشكل الاكثرية في جميع المجتمعات التي نحن بصددها. ولكن حتى الآن لا يعترف العديد من الدول بحرية الديانة لانها لا تتعارض بشكل حاد مع مضمون دين الأغلبية.

لا يعترف العديد من الدول بحرية الديانة لانها تتعارض بشكل حاد مع مضمون دين الاغلبية

الوجه الاول لحرية الديانة هو حرية اقامة الشعائر الدينية وتنص هذه على حرية ابناء جميع الطوائف في اقامة الشعائر الدينية والصلوات حسب فروض ديانتهم. قد يمنع القانون القيام بطقوس خطرة تشكل خرقاً لحق الانسان في الحياة والدفاع عن نفسه، ولكن أغلب الدول

الديمقراطية يسمح بحرية تأدية الشعائر من الناحية المبدئية، وتمنح بعض الدول تسهيلات معينة لابناء الديانات المختلفة تساعدهم على تأدية واجباتهم الدينية. ان اسرائيل في حرمانها الفلسطينيين من الصلاة في المسجد الاقصى والحرم الابراهيمي تضرب ابرز مثل على خرق هذا الجانب من حرية العقيدة.

احياناً، حتى لو عملت الدولة بموجب حرية الديانة وأبدت نية في الحفاظ على هذه الحرية بشكل كامل، الاّ ان هذا لا يطبق في الواقع بهذه الصورة حيث نلاحظ عادةً نيةً لدى ابناء الطائفة الكبرى في المجتمع او معتنقي الدين الرسمي، وهو عادةً دين الاغلبية، لفرض قيود على حرية الطوائف الاخرى وهذا ينعكس على ممارسة الدولة التي تتملق عادةً مشاعر الاغلبية. ويعاني اعضاء الارساليات المسيحية في اسرائيل من عداء المتدينين اليهود الذين يضغطون على الحكومة او السلطات المحلية لكي تفرض قيوداً وتحديدات على حرية هؤلاء في تأدية شعائرهم الدينية. وليست هذه هي الامثلة الوحيدة بل ان معاناة الاقليات الدينية من حرمانها من اقامة شعائرها الدينية هي ظاهرة رائجة في جميع انحاء العالم وخاصة في الدول غير الديمقراطية.

ان العمل بموجب حرية الديانة يفرض ايضاً على الدولة ان تتعامل بالتساوي مع الديانات المختلفة من حيث تخصيص الميزانيات التي تمنح هذه الديانات فرص صيانة المؤسسات والمباني والبرامج التعليمية وتأدية الشعائر. فلكل ديانة مؤسساتها واجهزتها ومحاكمها الشرعية او الدينية وقضاتها ورجال الدين الذين يعملون في هذه المؤسسات. يفرض استمرار

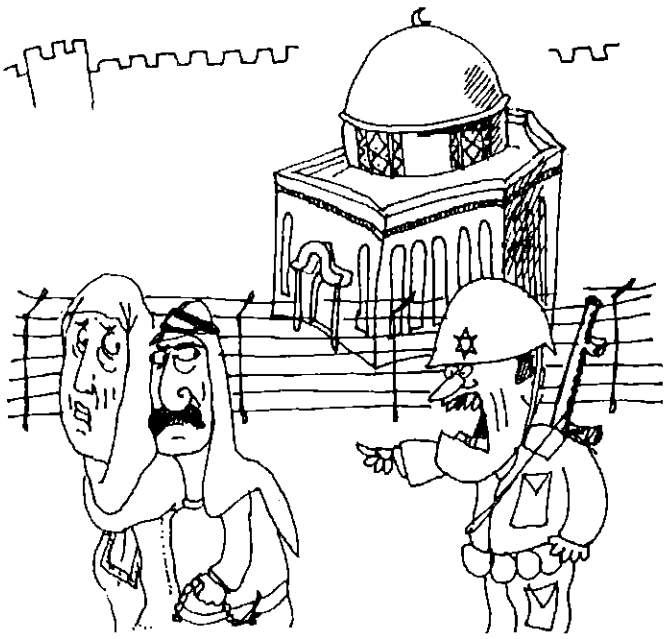

ان قيام اسرائيل بحرمان الفلسطينيين من الصلاة في المسجد الاقصى والحرم الابراهيمي يشكل ابرز مثل على خرق حرية اقامة الشعائر الدينية

ان معاناة الاقليات الدينية من حرمانها من تأدية شعائرها الدينية هي ظاهرة رائجة في جميع انحاء العالم وخاصة في الدول غير الديمقراطية.

هؤلاء في عملهم الحصول على الميزانيات اللازمة لذلك من مصادر مختلفة ومنها خزينة الدولة التي تخصص عادةً ميزانية خاصة لهذه الامور. ويجب التعامل بالمساواة والعدل عند توزيع مثل هذه الميزانيات والاّ فإن ذلك يضر بحرية الديانة.

.. يجب عدم فرض يوم عطلة رسمية على الجميع انطلاقا من كونه مقدساً لدى ديانة معينة.

تفرض حرية الديانة على مؤسسات الدولة واجب مراعاة مشاعر المتدينين من الديانات المختلفة، مع الاخذ بعين الاعتبار مشاعر الآخرين وحرياتهم وبضمنهم من يرفض ان يصبح الدين عاملاً محدداً لعاداته وتصرفاته، ولنأخذ بعض الأمثلة التي توضح هذه الإشكالية:

أ) ان لا تقيّد جميع النشاطات الهامة في يوم الجمعة او السبت او الاحد مما يحرم المتدينين من كافة الديانات من المشاركة.

ب) السماح للمواطنين بالعطلة في اليوم المقدس حسب ديانتهم، الاحد أو الجمعة أو غيرهما. وتجدر الاشارة هنا الى انه لا علاقة بين القدسية وبين ايام العطل للديانات المختلفة. فقد طورت معظم الديانات ايام عطلة لها بشكل تدريجي وبتأثير عوامل اجتماعية قانونية لا علاقة لها بالدين والنص المقدس. فيوم الجمعة لم يكن في الماضي يوم عطلة تقفل فيه المرافق التجارية والمؤسسات.

ت) عدم فرض يوم اعطلة رسمية على الجميع انطلاقاً من كونه مقدساً لدى ديانة معينة.

ث) سيطرة المؤسسة الدينية او الشرع الديني على الاحوال الشخصية وقوانينها مما يحرم الانسان من حرية عدم الانتماء الى ديانة معينة وتأدية فرائضها. ولا يتيح له من اختيار الطريقة التي يتزوج بها او يُدفن بها او يقرر شكل توزيع ميراثه وغير ذلك من انواع التصرف في القضايا الشخصية. وهذا يتناقض مع حرية التعبير وحرية الديانة والخصوصية. وهنالك امثلة اخرى كثيرة.

حرية التنقل والإقامة

إن حرية التنقل والإقامة واتخاذ القرار الطوعي والحر بشأن محل الإقامة والعمل والحركة يشكلان احد الشروط الاساسية للانسان الحر، نقيض العبد الذي يعيش تحت عبء الكثير من القيود المفروضة عليه من الخارج. فالكثير من اعمالنا وتصرفاتنا في الحياة اليومية ما كان ليتحقق لولا حرية الحركة، ويتضح ذلك جلياً عندما نضطر مثلاً لالتزام الفراش جرّاء مرض او عجز او أي تحديدٍ آخر. ولا تظهر اهمية الحرية في الحركة والتنقل الاّ عندما نحرم منها.

حرية الحركة هي شرط لا غنى عنه لتحقيق العديد من حقوق الانسان الاخرى مثل الحق في حرية التعاقد مع الآخرين او الحق في حرية التجمع وكل ما يتعلق بتخطيط المستقبل.

تتحدث هذه الحرية عن فرص التنقل المتاحة داخل الدولة التي ينتمي اليها الفرد (الفرنسي في فرنسا، والاسباني في اسبانيا الخ) والاقامة فيها حيثما يريد اضافةً الى الحركة والتنقل خارج هذه الدولة او بين الدول المختلفة. مثل غيرها من الحريات فان حرية الحركة والتنقل للافراد وللجماعات تتعرض للتقييد والتقليص في حالات مختلفة ولاسباب شتى. وسوف نتطرق هنا الى فرض القيود والتحديدات على حرية الحركة بواسطة سلطات الدولة وهو ما يهمنا في سياق الحديث عن مبادئ الديمقراطية وعلاقة الدولة بمواطنيها. (اما بالنسبة لقيام جهات غير رسمية مثل اشخاص عاديين او مجرمين او فئات او عصابات وغيرها، ولمصالحها الخاصة، بالتعرض للآخرين وتقييد حرياتهم فهذا خرق للقانون ولا يصح ان تتردد السلطة القضائية والشرطة في منعه).

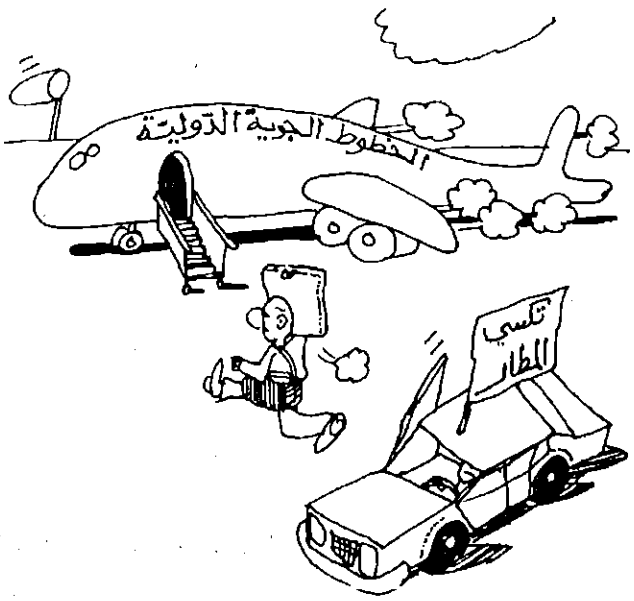

حرية التنقل تشمل حرية الحركة داخل الدولة التي ينتمي اليها الفرد، وكذلك حرية الحركة خارج هذه الدولة، او بين الدول المختلفة.

تتعامل الانظمة الديمقراطية مع حرية الحركة والتنقل كما تتعامل مع غيرها من الحريات المدنية وتعتبرها، على الرغم من اهميتها، حريات غير مطلقة بل خاضعة للتحديد والتقييد حسب الضرورة، حتى لا تتحول الى عامل يؤذي المجتمع بأفراده ومؤسساته. وهنالك

بعض الحالات التي يكون فيها ما يبرر تحديدها، كما في حالات مخالفة القوانين، او تهديد الآخرين او الاعتداء على حقوقهم وحرياتهم او كاجراء وقائي.

ويجب ان نميز هنا بين نوعين من هذه التحديدات، التي تفرضها السلطة على حرية الحركة والتنقل. فهناك ما يتم حسب القانون وضمن احترام حقوق الانسان مثل حقه في المثول امام المحكمة والحق في الاجراءات العادلة واحترام حق الآخرين وحرياتهم، وهذا ما يكون في حالة ادانة مواطن ومعاقبته بعد مثوله امام أجهزة القضاء التي طبقت بحقه اجراءً قضائياً عادلاً. اما النوع الآخر من القيود فيتم فرضه مع تجاهل سيادة القانون وحقوق الانسان، وهذا ما يحدث في حالات فرض قوانين حالة طوارئ وهو أمرٌ متبعٌ في اغلب الدول العربية المجاورة، كما تلجأ اليه ايضاً الديمقراطيات الضعيفة اضافة الى الانظمة غير الديمقراطية.

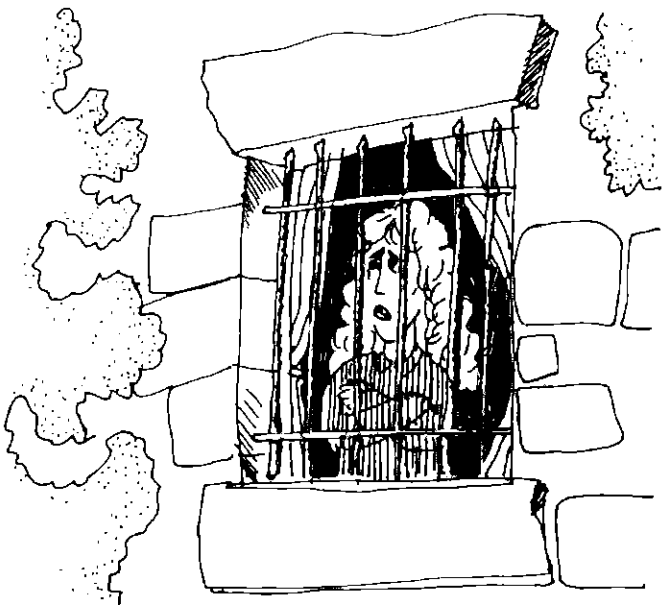

ان ابرز الامثلة على القيود التي تفرض على حرية الحركة داخل الدولة هو الزام اشخاص بالاقامة في مكان محدد (بيت او قرية او مدينة.. الخ) وعدم مغادرته دون تصريح خاص، وهذا ما يدعى بالاقامة الجبرية.

ان ابرز الامثلة على القيود التي تفرض على هذه الحرية داخل الدولة هي الزام اشخاص او جماعات بالاقامة في مكان محدد (بيت او قرية او مدينة.. الخ) وعدم مغادرته دون تصريح خاص، وهذا ما يدعى بالاقامة الجبرية. تلجأ السلطات في الدولة، وهي الجسم الوحيد المخول بفرض الاقامة الجبرية، الى فرض مثل هذا القيد حسب اعتبارات خاصة تتعلق بأمنها او غير ذلك من الاسباب. وتختلف اشكال وصعوبة الاقامة الجبرية كقيد على حرية الحركة والتنقل حيث تأخذ الاقامة الجبرية مثلاً شكل منع المواطن من مغادرة الدولة التي يعيش فيها فقط، أي انه بإمكانه الحركة داخلها بحرية كاملة، وهذا يتم عادةً كإجراء قضائي هدفه ضمان عدم تهرب المعاقب في هذه الحالة، من القيام بواجباته تجاه الدولة والمواطنين الآخرين مثل سداد دين معين او تأدية واجب وطني وما الى ذلك. وسنتطرق في الفقرة الاخيرة من هذا الباب الى فرض الاقامة الجبرية ضد الاقليات القومية وهو نوع آخر من هذا القيد على حرية الحركة والتنقل. ونلاحظ فروقاً بين الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية في وتيرة اللجوء الى فرض مثل هذا القيد، حيث تميل اجهزة السلطة في الدول الديمقراطية الى عدم الاكثار من اللجوء اليه على خلاف ما يحدث في الدول غير الديمقراطية، والواقع العربي دليل على ذلك.

هنالك انواع اخرى من التحديدات والقيود التي تفرض على حرية الحركة وتثير العديد من الاعتراضات والنقاشات، مثلاً كما في حالة حجز مواطنين في مؤسسات العلاج النفسي او الزامهم بتلقي العلام رغماً عنهم.

يُثير الزام المرضى عنوةً بالاقامة وتلقي العلاج في المؤسسات العلاجية، خلافاً لارادتهم، نقاشاً دائماً حول حرية الحركة والتنقل. ولكن مع ذلك، علينا ان نقبل ان هنالك اشخاص ليسوا مؤهلين للاهتما بشؤونهم ومستقبلهم ولا بد من حجزهم في مصحات لان ميزانيات العلاج لا تكفي لمراقبتهم وعلاجهم في الخارج.

انطلاقاً من مفاهيم حقوق الانسان واحترامها، يمكن المطالبة بعدم فرض أي نوع من الحجر الصحي او النفسي على أي انسان الاّ في حالات قصوى هدفها حماية هؤلاء الذين لا يقدرون على رعاية صحتهم وانفسهم في المجتمع الذي اختاروه لانفسهم والطريق التي يريدونها. ولكن يجب ان يكون معروفاً ومؤكداً أن هذا الشخص او المرشح للحجر الصحي غير قادر فعلاً على مواصلة حياته بطريقة معقولة خارج الحجر، حيث ان ذلك ممكن فقط بمساعدة اقربائه ومعارفه المستعدين لتقديم العون.

احدى الحالات الاخرى التي تُثير نقاشاً حول فرض الحدود والتقييدات على حرية الحركة هي حالة الرُحّل المتنقلين في اوروبا. وقد أثارت ظروف هؤلاء نقاشات واسعة حول حق الانسان في الحرية والامن. ادعى المطالبون بفرض القيود على هؤلاء الرحل وهم من الغجر، انهم ينقلون معهم ظواهر اجتماعية سلبية تصل حتى رفع نسب الإجرام، وبينما ادعى المدافعون عن حقوق الانسان

تأخذ الاقامة الجبرية شكل منع المواطن من مغادرة الدولة التي يعيش فيها وهذا يتم عادة كاجراء قضائي.

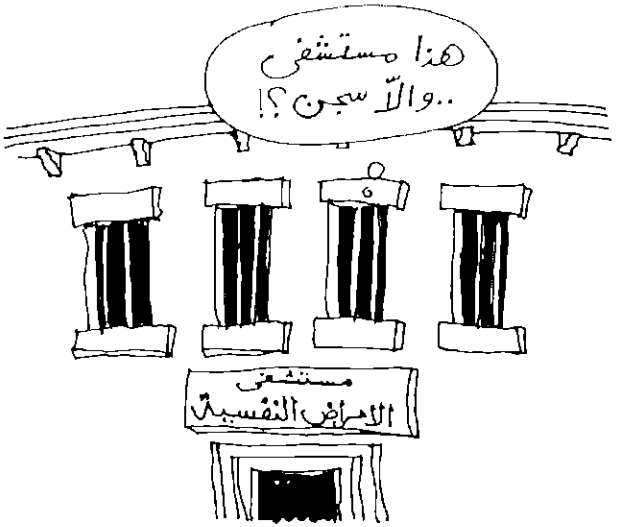

هناك نوع من التحديدات والقيود التي تفرض على حرية الحركة، كما في حالة حجز مواطنين في مؤسسات العلاج النفسي.

انه لا يحق لاحد حرمانهم من حريتهم في الحركة التي تحولت الى اسلوب حياة وطريق في البحث عن الرزق. وما زال هذا النقاش مفتوحاً حتى اليوم.

وهناك ايضاً اوامر تمنع اشخاصاً معينين من الدخول الى مواقع محددة كما في حالة منع زوج من دخول الحي الذي تعيش فيه اسرته لانه اعتدى بالضرب على عائلته، وهي حالة تتكرر كثيراً في الآونة الاخيرة حيث تقوم المحاكم بفرض مثل هذه العقوبة كوسيلة للحؤول دون وقوع حوادث مؤسفة وجرائم، وفي حالة ثبوت الخطر بدون ادنى شك.

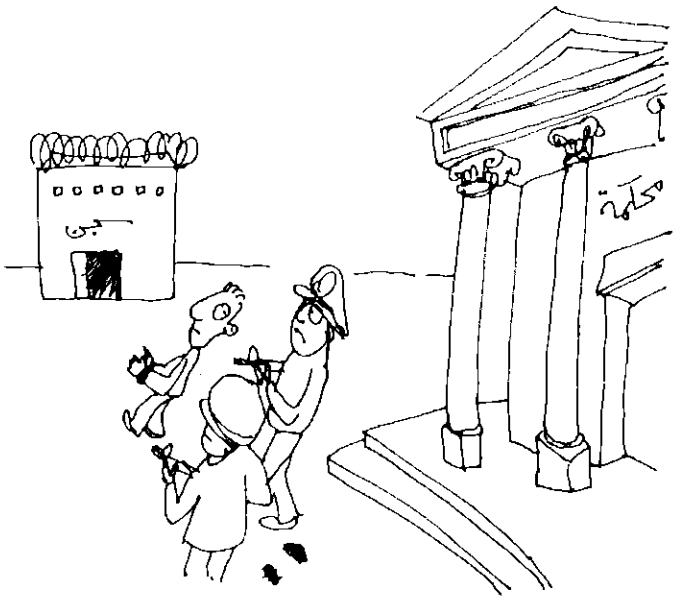

يسمح القانون للشرطة في العديد من الدول الديمقراطية باعتقال المتهمين وحجزهم لمدد مختلفة قبل مثولهم امام المحاكم ورؤية محامينهم.

اضافة الى ذلك هناك حالات اخرى من فرض القيود على حرية الحركة، تثير الجدل ايضاً، وهي تتعلق بالادعاء حول مبررات الحفاظ على الامن وسلامة الجمهور. احدى هذه الحالات هي عملية الاعتقال دون اجراء قانوني كامل مثل الاعتقال بهدف اجراء تحقيق مع المعتقلين او لمنع هرب المتهمين او اختفائهم او القيام بتأثير سلبي على مجريات التحقيق. وتكون فترات الاعتقال احياناً طويلة قبل المثول امام المحاكم التي يمكن ان تقرر استمرار فترة الاعتقال حتى نهاية التحقيق. يسمح القانون للشرطة، في العديد من الدول الديمقراطية، باعتقال المتهمين وحجزهم لمدد مختلفة من الايام قبل مثولهم امام المحاكم ورؤية محاميهم.

تلجأ الدول التي تتميز بحالات مستمرة من الصراع القومي او الطائفي الى سلاح فرض الاقامة الجبرية على الافراد والمجموعات المنتمين للاقليات وحركات المعارضة بحجة ضرورة الحفاظ على الامن. تصدر الاوامر بشأن فرض الاقامة الجبرية في مثل هذه الحالات عن السلطات العسكرية او موظفين اداريين وعادةً دون اجراء قضائي سليم. أي دون منح المهتمين فرص المثول امام المحاكم والدفاع عن النفس والطعن في التهم الموجهة.

هكذا كان وضع العرب الفلسطينيين في اسرائيل من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٦٦، حيث كان النظام العسكري مفروضاً عليهم حتى تلك السنة. وهكذا كان مع العديد من النشيطين السياسيين العرب من سكان اسرائيل خلال سنوات الانتفاضة وقبلها حيث حرم هؤلاء من حرية التنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولا يختلف حال أعضاء حركات المعارضة الدينية والسياسية والمدافعين عن حقوق الانسان في كل من مصر وتونس. ان الحق في حرية الحركة والتنقل مثله مثل باقي الحقوق قد لا يكون منصوصاً عليه في القانون بشكل مباشر، ولكنه حق معمول به في الدول الديمقراطية، حيث تضمن قرارات المحاكم والقوانين وخاصة ما يتعلق منها بمنع اعتقال المواطنين واحتجازهم الاّ لاسباب وجيهة لا يشوبها الشك وبعد ان تقر المحاكم هذه الاسباب. كذلك تهتم اجهزة مراقبة الدولة بمنع عمليات الاحتجاز التعسفي من أي نوع كان. وتكمن الصعوبة الاساسية في الدفاع عن حرية الحركة في الصلاحيات الواسعة الممنوحة للسلطات لفرض قيود على حرية الحركة، خاصة في القضايا الحساسة مثل الحفاظ على الامن والاسرار العسكرية وغيرها.

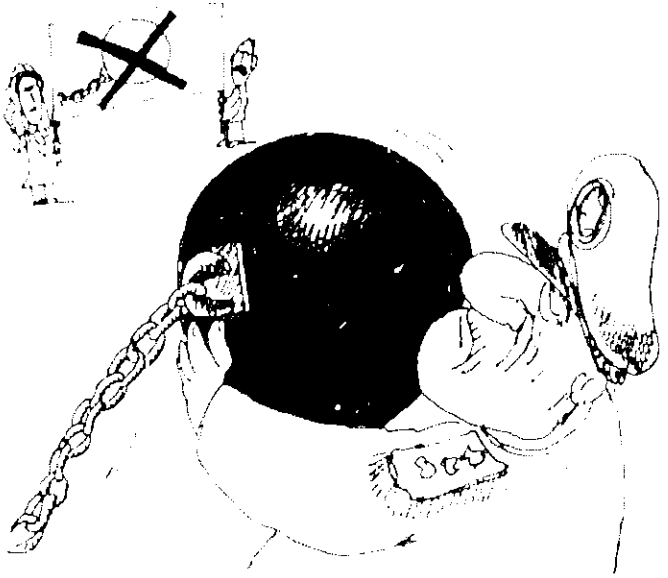

يجب على حركات الدفاع عن حقوق الانسان والمحاكم ومراقب الدولة العمل على دفع السلطات الى عدم اللجوء الى اكثر حالات فرض القيود على الحريات المدنية صعوبة..

ويبدو ان هناك نية لدى الاوساط الامنية في فرض القيود على الحركة في كل حالة استثنائية. ويجب على المحاكم وحركات الدفاع عن حقوق الانسان ومراقب الدولة العمل على دفع هذه السلطات الى عدم اللجوء الى اكثر حالات فرض القيود صعوبةً وانما محاولة القيام بعملها من خلال الحدّ الادنى من القيود على الحريات المدنية، وهذا على اعتبار ان الدفاع عن مصالح امن الدولة وسلامة المجتمع شرعي ومقبول.

أسئلة

١. اشرح العلاقة بين حرية الحركة والتنقل وبين حرية التعبير بناءً على قراءاتك السابقة؟

٢. كيف يتعارض الاعتقال الاداري مع حرية الحركة وباقي الحريات المدنية ومع سيادة القانون؟

ما رأيك في اللجوء اليه كوسيلة للحفاظ على مصالح السلطة؟

حرية التنظيم والتجمع

تتعلق حرية التجمع والتنظيم بالحق في التجمع والتنظيم المسالم والقانوني لتدارس الامور الاجتماعية والثقافية والسياسية والتعبير عن الموقف منها. ولهذا تنص هذه الحرية على امكانية اقامة التنظيمات والتجمعات والاحزاب او المشاركة في التنظيمات القائمة او الانسحاب من عضوية تنظيم دون التعرض لاي ضغط. ويتضمن ذلك اقامة تنظيمات ثابتة ودائمة اضافة الى تنظيمات مؤقتة هدفها معالجة قضية او موضوع معين. والهدف من هذه الحرية هو تعزيز قدرة المواطنين على التأثيرعلى السلطة بكل مراتبها ووظائفها. تسمح هذه الحرية بتنظيم اللقاءات والاجتماعات وتمكن من التعاون والمشاركة بين المواطنين في مواضيع معينة تهمهم. وترتبط حرية التنظيم واقامة المنظمات والتجمعات ارتباطاً وثيقاً بحريات اخرى مثل حرية الحركة والتعبير والتفكير والمعتقد.

لهذه الحركة اهمية خاصة لانها تتناول حاجة المواطن او الفرد او الانسان لاقامة العلاقات مع الآخرين، وهي حاجة اساسية لكل فرد وفي اي مجتمع. فالانسان مخلوق اجتماعي يسعى الى العيش في مجموعات لتحقيق رغباته واهدافه، كما انه غير قادر على تحقيق مطامحه وحقوقه ومعتقداته في الحياة السياسية والاجتماعية الاّ اذا كانت لديه الفرصة للتنظيم مع الاخرين من اجل العمل المشترك لتحقيق هذه المطالب.

ويمكن ان نترجم حرية التجمع على احسن وجه بمفاهيم الحق في عدم التعرض للارغام والتدخل الفظ في الشؤون الخاصة. وعليه يحق لكل فرد ان يتمتع بالحماية القانونية ضد ارغامه بالقوة او بالتهديد

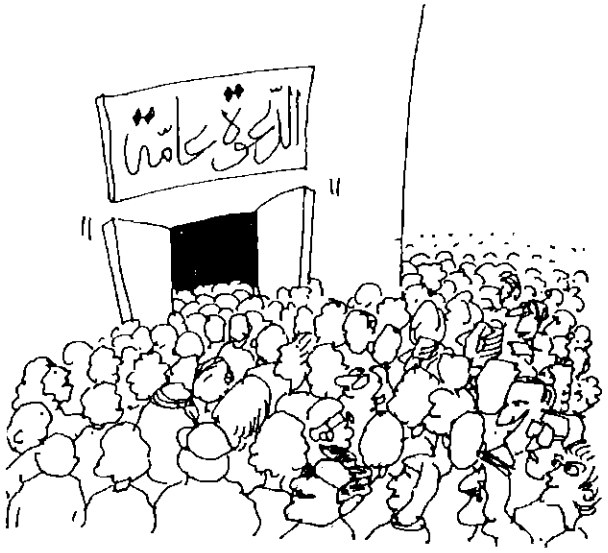

تسمح حرية التجمع للمواطنين بحرية تنظيم اللقاءات والاجتماعات، وتمكن من التعاون والمشاركة في مواضيع تهمهم..

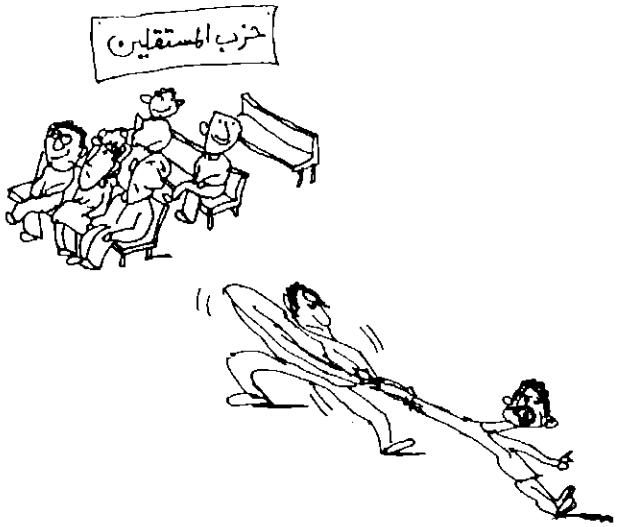

تنص حرية التجمع والتنظيم على انه لا يجوز ارغام اي فرد على المشاركة في حزب او نقابة اقامها الآخرون.

على ان يشكل تنظيماً او تجمعاً او ان يشارك في تنظيم او تجمع قائم اوان يترك تنظيماً او تجمعاً كان عضواً فيه.

كذلك تتضمن حرية التجمع والتنظيم الحق القانوني لكل فرد في عدم حرمانه بالقوة او التهديد من تأسيس تجمع او تنظيم او من المشاركة او الاستمرار او ترك أي تجمع او تنظيم قائم. عند الحديث عن التجمع او التنظيم فنحن نقصد بين ما نقصد، الحزب والعائلة والملتقى الفكري والثقافي والاطر التي تقوم على خلفيات مثل الصداقة والمهنة والماضي المشترك والانتماء الطائفي وغيرها. ويمكن ن نفهم من هذا اهمية التجمع والتنظيم بالنسبة لحياة الافراد والمجتمع على كافة المستويات. (جمعية خيرية، نادي الخريجين، الحزب الديمقراطي الوطني، حركة الدفاع عن الاراضي، رابطة الدفاع عن حقوق المرأة وغيرها).

هناك مبررات ومسوغات عدة للعمل على احترام حرية التجمع والتنظيم:

أ. المبررات المتعلقة بالمستوى الشخصي للافراد، وتتلخص في ان هذه الحرية تمنح الفرص للافراد في تحقيق ذواتهم عن طريق الاتصال بالآخرين، فحرية الاتصال العاطفي بالعائلة وبأطر الاصدقاء هامة جداً لكل فرد لانها تضيف بعداً انسانياً الى شخصيته، كما تعطي معنى للحياة وتساعد الانسان على التعامل مع نفسه بصورة محترمة. كذلك فأن الانضمام الى التنظيمات الاجتماعية والسياسية يساعد على بناء الشخصية وتطويرها.

ان الانسان الذي يهدده الجوع والعوز لا يهتم بغير ضرورة كسب الرزق لاطعام اولاده

ب. المبررات الاجتماعية والسياسية، حيث تشكل التنظيمات والتجمعات طريق عمل ذات أهمية بالغة في المجتمعات الديمقراطية، فالانسان الفرد لا يستطيع ان يحقق التأثير السياسي والاجتماعي الذي يستطيع الافراد المنظّمون تحقيقه معاً. هذا اضافة الى التأثير الذي يتركه التنظيم والعمل المشترك على تقاليد قبول الآخرين واحترام آرائهم وما الى ذلك.

ج. المبررات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية، وهي تتحدث بشكل اساسي عن التنظيمات الاقتصادية مثل النقابات

المختلفة التي تقام على اساس طبقي او مهني. فبدون الحقوق الاقتصادية التي تناضل من اجلها هذه النقابات لا يستقيم الحديث عن الحريات المدنية مثل حرية التعبير وحرية الحركة والمعتقد والضمير لأنها تفقد مضامينها. فالانسان الذي يهدده الجوع والعوز لا يهتم بغير ضرورة كسب الرزق لاطعام اولاده، وهنا تأتي فائدة التنظيمات ذات البعد الاقتصادي مثل تلك التي تدافع عن حقوق العمال وتسعى لتحسين ظروف عملهم مثلاً.

لدى الحديث عن حرية التنظيم والتجمع لا بد من تخصيص حيز خاص للحديث عن التنظيمات والتجمعات السياسية بسبب علاقتها الوثيقة بالديمقراطية والمجتمع الحر. ومن المتفق عليه ان اهم التجمعات والتنظيمات الاساسية المتعلقة بالحياة السياسية هي المنظمات والجمعيات الدينية، والنقابات العمالية والاحزاب والتنظيمات الضاغطة.

تلعب هذه التنظيمات دوراً هاماً ومركزياً في الحياة السياسية بغض النظر عن نوع النظام القائم، ولا يصح الحديث عن نظام ديمقراطي دون وجود احزاب وحركات سياسية واجتماعية وتنظيمات مختلفة تعبر عن المصالح المختلفة للمواطنين وعن الاتجاهات السياسية والاجتماعية المختلفة.

الدفاع عن حرية التجمع والتنظيم

لا يصح بموجب هذه الحرية ان يصادر الحق في التنظيم او التجمع بناءً على ماضي الافراد المشاركين والمطالبين بحق التجمع واقامة حزب او حركة خاصة اذا كان هذا الماضي وليد ظروف كانت قائمة في الماضي ولكنها تغيرت. على سبيل المثال لا يصح ابداً ان تقوم حكومة دولة معينة بمنع اشخاص أو جماعات من اقامة حزب خاص بهم لانه كان معروفاً عنهم لجوؤهم الى استعمال السلاح ضد الاحتلال الغريب قبل استقلال الدولة. كذلك لا يصح بموجب هذه الحرية، اقتحام اجتماع لجماعة معينة بسبب الشك في ان ما يقال داخل هذا الاجتماع يدعو الى قلب النظام بالقوة او يساند رأياً عنصرياً. يجب منح هذه الحرية، مثل غيرها من الحريات المدنية، حصانةً وقوة واحتراماً بحيث لا تصادر الاّ في حالات قليلة وبعد بحث قانوني ملائم في المحاكم التي تعمل، في النظام الديمقراطي، بناءً على الادلة ووفق اصول اجرائية ثابتة وعادلة لمنع التعسف والظلم.

بناءً على هذه الحرية، لا يحق لسلطات الدولة التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة لتنظيم او تجمع او حزب او حركة والاطّلاع على محاضر جلساتها وما شابه الاّ بموجب القانون فقط ، وهو في الدول الديمقراطية يحترم الحريات المدنية و يتفادى اجراءات تتعارض معها. كثيراً ما تلجأ الشرطة واجهزة الامن الى محاولات التضييق على فئات المعارضة باقتحام اجتماعاتها ومصادرة محاضر جلساتها والتحقيق مع النشيطين فيها كما يجري في أغلب الدول العربية، حيث يتعرض اعضاء التنظيمات المعارضة وابناء الاقليات للاعتقال والقمع وللملاحقة اجهزة المخابرات والامن.

كثيرا ما تلجأ الشرطة واجهزة الأمن الى محاولات التضييق على فئات المعارضة باقتحام اجتماعاتها ومصادرة محاضر جلساتها.

يتم في هذه الحالات ايضاً، الدفاع عن حرية التجمع بواسطة اللجوء الى محكمة العدل التي تشكل، في الدول الديمقراطية، ملجأً للدفاع عن الحريات المدنية، هذا اضافة الى الاحتجاجات الشعبية والضغط على السلطات لتغيير سياستها حفاظاً على الديمقراطية وحقوق الانسان.

كذلك تعني هذه الحرية ايضاً انه لا يصح التمييز بين المواطنين بناءً على انتماءاتهم الحزبية لان هذا يتعارض مع حرية التجمع ويؤدي بشكل غير مباشر الى الضغط على الناس للانضمام الى حركة معينة والانسحاب من حركات اخرى. مثلاً اذا عملت وزارة المعارف على توظيف معلمين منتمين الى حركة « أ » ورفض المرشحين للوظيفة من اعضاء او مؤيدي حركة سياسية أخرى، فان ذلك قد يدفع اعضاء الحركة « ب » الى التخلي عن او اخفاء انتمائهم. كما يمكن ان يدفع الكثير من الناس الى الحركة « أ ». وهذا يتعارض مع حرية التجمع اضافة الى تعارضه مع الحقوق والحريات المدنية الاخرى. في الكثير من الدول الديمقراطية، يمنع القانون اجهزة الامن والشرطة من تحري شؤون المواطنين او فئات معينة منهم (موظفون، طلاب، وغيرهم) دون اسباب وجيهة.

في الكثير من الدول الديمقراطية يمنع القانون اجهزة الامن والشرطة من تحري شؤون المواطنين او فئات معينة منهم دون اسباب وجيهة.

أسئلة

١. هاتِ أمثلة من محيطك القريب يبيّن خرق حرية التجمع والتنظيم، واشرح؟

الحرية الشخصية

اكتفى المختصون في علوم القانون والسياسيون سابقاً في تعريف الحرية الشخصية بأنها حق الانسان في عدم التعرض للسجن والحجز لالزامه بعمل شيء ما كان ليعمله لو تُرك له حق القرار الطوعي، فليس هناك من يرغب في ان يعامل كعبد او كخادم او ان يحرم من التعبير عن معتقداته او اختيار مهنته لولا الضغوط التي يفرضها عليه من يحكمونه. لم يعد هذا التعريف كافياً مع تطور متطلبات الحياة بل اتسع بحيث اصبح يتضمن حرية كل انسان في الحياة حسب ما يقرر لنفسه، وان يتطور حسب ما يراه مناسباً، وان يختار عمله والاشكال التي يحصل على ثقافته بواسطتها، وان يختار نمط حياته الاجتماعية، وان يتزوج وغير ذلك دون ان يتعرض لاي من مظاهر القمع والضغط والتهديد والتخويف. وعليه فأن الحرية الشخصية اصبحت آلية هامة من آليات توجيه حياة كل مجتمع لانها تتعلق بنوع العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية والقانونية والاجتماعية القائمة في هذا المجتمع. لا تختلف المبررات او المسوغات لاحترام الحرية الشخصية والعمل بموجبها عن مبررات احترام الحريات الاخرى، فهذه الحرية مهمة بنفس القدر، بل ان هناك من يعتقد ان الحرية الشخصية تتضمن كل الحريات الاخرى او تشكل على الاقل شرطاً اساسياً لوجودها. تتعلق هذه المبررات بخير الانسان والمجتمع، فلهذه الحرية اهمية خاصة جداً بالنسبة لفرص الانسان في تحقيق ذاته والشعور بإنسانيته واهميته كمركز حياة المجتمع واستقلاليته وكرامته. من ناحية اخرى تتطرق مجموعة اخرى من المبررات الى اهمية استقلالية الانسان وكرامته وقدراته على التطور الناتج عن حريته الشخصية بالنسبة لفرص تقدم المجتمع وتطوره بمشاركة اعضائه المستقلين والقادرين على توجيه النقد البنّاء لتحسين مجتمعهم والمهتمين بخيره ومصلحته. تتعلق أهم جوانب هذه الحرية بمجالات اكتساب الثقافة والتعليم وما يختص بشؤون الاحوال الشخصية مثل اختيار الزوجة او الزوج وعملية الزواج، اضافة الى ما يختص بشؤون العمل والتعاقد وغير ذلك من الامور الهامة التي تواجه كل مواطن في حياته اليومية.

للحرية الشخصية اهمية خاصة جدا بالنسبة لفرص الانسان في تحقيق ذاته والشعور بانسانيته واهميته كمركز حياة المجتمع واستقلاليته وكرامته.

اسئلة

١. اذكر واشرح بعض المظاهر من حياتك اليومية التي تتعارض مع الحرية الشخصية؟

٢. هل تعتقد ان قانون التعليم الالزامي يتعارض مع الحرية الشخصية؟ اشرح؟

حرية التعبير

وهي تعني، كما ذكرنا في الكتيب المخصص لبحث هذا الموضوع، حق كل انسان في ان يعبر عن آرائه وافكاره علناً وبالطريقة التي يراها ملائمة، ان كان ذلك عن طريق الكلام او الكتابة او تنظيم المظاهرات او المسيرات او عقد الاجتماعات واللقاءات وكافة اشكال الاحتجاج، اضافة الى التعبير بواسطة الفنون والموسيقى. وتبقى اهم اليات حرية التعبير في المجتمع المعاصر هي وسائل الاعلام التي تحولت مع الوقت الى تجسيد لحرية التعبير في النظام الديمقراطي الحديث، كما اصبح الحق في الوصول اليها واستعمالها احد الحقوق العامة النابعة من حرية التعبير.

تحولت وسائل الاعلام مع الوقت الى تجسيد لحرية التعبير في النظام الديمقراطي، كما اصبح الحق في الوصول اليها واستعمالها احد الحقوق العامة.

وتعني هذه الحرية ايضاً ان الانسان حر في سماع الاخرين والانصات لاقوالهم والتعرف على آرائهم، كما انه حر في السكوت وعدم الافصاح عن آرائه الاّ بارادته. وتسري هذه الحرية على جميع آراء وافكار الانسان في المجتمع الديمقراطي وفي كافة المجالات حتى لو كانت احياناً آراء غير مقبولة ولا تتمتع بشعبية كبيرة.

ترتبط حرية التعبير بالحريات الاخرى ارتباطاً وثيقاً حيث ان تطبيقها يشترط قيام حريات وحقوق اخرى مثل الحق في الحصول على المعلومات من كل نوع من مصادرها، ومثل حرية البحث والتمحيص، وحرية التفكير والاعتقاد، وحرية الحركة وغير ذلك. تكتسب حرية التعبير مترافقة مع هذه الحريات اهمية خاصة عند الحديث عن النظام السياسي واجهزة السلطة وممارساتها.

ان اهم المبررات لضرورة العمل بموجب حرية التعبير هي:

أ. تمكن حرية التعبير الافراد من تحقيق ذواتهم وهو هدف مهم لكل انسان وقيمة بحد ذاتها لمؤيدي هذا الرأي.

ب. يعتقد بعض المفكرين والباحثين ان حرية التعبير هي حرية الفرد والمجموع في السعي للوصول الى الحقيقة، وينطلق هذا الرأي من ان الحوار العقلاني هو اداة مهمة في التوصل الى الرأي الصحيح وكشف الرأي الزائف والخاطىء.

ج. تقود حرية التعبير الى تثبيت وتجذير الديمقراطية في المجتمع والدولة مما يعزز الثبات والاستقرار، حيث تشكل حرية التعبير طريقاً لتبادل الآراء والمعلومات بين الناس مما يمكنهم من بلورة مواقفهم والتعبير عنها في القنوات العادية والمشروعة. ويكتسب هذا المبرر اهمية خاصة .

حرية التعبير، مثل غيرها من الحريات المدنية، ليست حرية مطلقة على الرغم من أهميتها الخاصة، فهي تخضع للقيود التي تفرض عليها في حالات معينة كي لا تتحول الى اداة للتعسف ولايذاء الآخرين. بناءً على ذلك تضع كل دولة قوانينها وقواعدها الخاصة بشأن القيود والتحديدات على الحريات المختلفة وهو شرط حيوي لاستمرار الديمقراطية ومنحها وسائل التعامل مع ما يهددها. من جهة ثانية يجب الاهتمام بالدفاع عن حرية التعبير وخاصة عندما يلاحظ نزوع السلطة الى فرض قيود صارمة عليها وهي حالة شائعة حتى في الانظمة الديمقراطية.

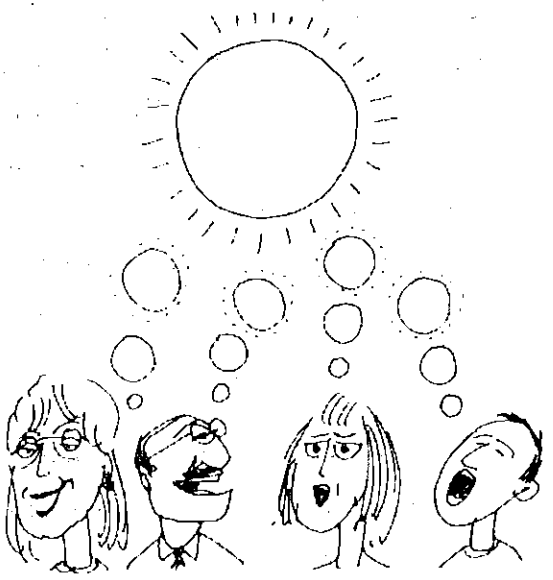

يعتقد بعض المفكرين والباحثين ان حريةَ التعبير هي حرية الفرد والمجموع في السعي، للوصول الى الحقيقة.

يتم فرض القيود على حرية التعبير في الانظمة الديمقراطية في حالتين رئيسيتين وهما:

أ. عندما تتعارض حرية التعبير مع حريات وحقوق الآخرين وخاصة الاساسية منها مثل الحق في الحياة والكرامة والخصوصية والملكية. في مثل هذه الحالة تفقد حرية التعبير مكانتها الخاصة نسبة الى حقوق الانسان الاساسية الاخرى وتبرز الحاجة الى تدخل القانون حتى يتم التوفيق بين الحريات والحقوق المتعارضة.

ب. عندما تتعارض حرية التعبير مع قيام اجهزة الدولة ومؤسساتها بوظائفها الحيوية للمجتمع. وليس الحديث هنا عن تعارض حرية التعبير مع سياسة هذه الاجهزة، فهذا أمر مشروع وضروري، ولكن المقصود هو عرقلة حرية التعبير لامكانيات تنفيذ الوظائف الحيوية مما يجر وراءه تعارضاً مع حقوق المواطنين الآخرين.

يجب في هذه الحالة الحفاظ على التوازن بين ضمان حرية التعبير وبين أهمية وحساسية الجانب الآخر الذي تتعارض معه هذه الحرية في كل وضع، فأسرار الدولة العسكرية تختلف في حساسيتها وأهميتها عن ميزانية الدولة لشؤون البناء مثلاً، ففي حين يحق لكل مواطن التعبير عن رأي سلبي في أجهزة الحكومة والاشخاص الذين يشغلون المناصب المختلفة فيها، لا يحق له افشاء ما يُعَرّف بأنه اسرار مهمة للدولة لان ذلك يمكن اوساطاً معادية من استغلالها ضد الدولة. هنا تتعدى حرية التعبير حدودها وتهدد المجتمع بالخطر ولذا تفرض عليها تحديدات وقيود.

اما القيود فهي عادة من نوعين. فهناك القيود الواقية أي تلك التي تفرض قبل ان تتم عملية التعبير نفسها، كما في حالات فرض الرقابة على المقالات والمسرحيات قبل عرضها او نشرها وما الى ذلك. وهناك القيود التي تأخذ شكل فرض العقوبات وتتم بعد عملية التعبير وحسب ما يفرضه القانون، كما في حالات المثول امام القضاء والتعرض للعقوبة في حالة نشر مواد سياسية دون عرضها على الرقيب مثلاً.

ان الحفاظ على حرية التعبير ليست مهمة سهلة، فهناك نزوع لدى الانظمة المختلفة، ايا كان نوعها، الى فرض القيود والتحديدات عليها مما يؤدي احياناً الى افراغها من مضمونها. ويظهر هذا بشكلٍ واضح عند مرور المجتمع في ظروف سياسية واقتصادية وامنية صعبة للنظام القائم، ففي هذه الحالات نرى ازدياداً في منع المظاهرات واغلاق الصحف وغير ذلك من أشكال التعبير والاحتجاج.

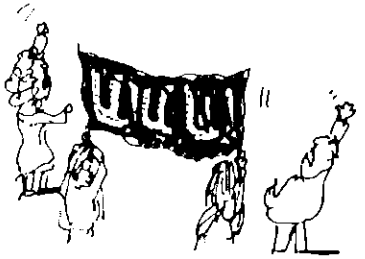

يظهر نزوع الانظمة المختلفة الى فرض قيود وتحديدات على حرية التعبير، خاصة عند مرور المجتمع في ظروف سياسية واقتصادية وامنية صعبة، حيث نرى ازديادا في منع المظاهرات..

امام هذه المخاطر يجب الاهتمام بالدفاع عن حرية التعبير ودفع اجهزة الدولة الى القيام بواجبها في ضمان حقوق الانسان وعدم اللجوء الى اساليب العنف والقمع وتقييد الحريات. ان أهم مصادر حماية حرية التعبير في الدول الديمقراطية هو الدستور والقوانين الاساسية التي تتطرق الى حريات الانسان وحقوقه ولا يجري تعديلها أو ابطالها الاّ بأغلبية خاصة لان لها مكانةً اعلى نسبة الى القوانين الاخرى. كما تشكل السلطة القضائية المستقلة مصدراً لحماية الحريات ومنها حرية التعبير. كذلك تقوم حركات حقوق الانسان ومنظمات الحقوقيين بالدفاع عن الحريات والحقوق وبضمنها حرية التعبير.

أسئلة

١. اشرح العلاقة بين حرية التعبير وبين الحريات المدنية الاخرى؟

٢. هات مثلاً على اسهام حرية التعبير في الحفاظ على الثبات والاستقرار في المجتمع.

٣. اشرح مبررات احترام حرية التعبير واعطِ أمثلة.

٤. ما هي المخاطر التي قد تنتج عن منح السلطة الحرية في فرض القيود على حرية التعبير؟ وكيف يمكن التغلب على ذلك؟

الخاتمة

يبدأ الفصل الثاني من مسودة مشروع النظام الدستوري الفلسطيني بالفقرة التالية:

«تعترف فلسطين بحقوق الانسان الاساسية والحريات المقررة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاتفاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ...»
وتنص المواد التالية في الفصل نفسه على احترام السلطة الفلسطينية لحرية الفكر والوجدان والتعبير عن الراي وحرية تشكيل الاحزاب وحرية الصحافة والنشر وحرية النشاط الاقتصادي وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وحرية العقيدة والعبادة وممارسة الشعائر الدينية. كما تنص البنود الاخيرة في هذا الفصل من النظام الدستوري على أساليب حماية هذه الحريات وغيرها من الحقوق بواسطة اللجوء الى القضاء.

يحتاج الاعتراف بهذه الحريات الهامة والحيوية للانسان ولمجتمعه الى العديد من الشروط الاساسية حتى يتحول من طور التصريحات والضريبة الكلامية الى طور التطبيق في الواقع حتى يجني ثماراً فعلية يتمتع بها المواطنون. ان عدم السعي الى تحقيق هذه الشروط يُبقي هذا الاعتراف فاقداً لأي مضمون، وهذا هو واقع جميع الدول غير الديمقراطية وعلى رأسها الدول العربية المجاورة التي تمتلك كل منها دستوراً وقوانين تعترف بكل المواثيق الدولية المدافعة عن حقوق الانسان بينما يفتقر مواطنوها الى أبسط الحقوق والحريات ويتعرضون لكافة الممارسات القمعية والقاسية.

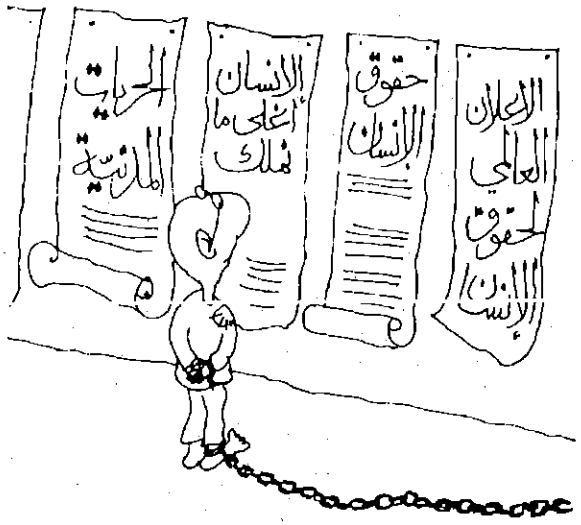

هذا هو واقع جميع الدول غير الديمقراطية، وعلى رأسها الدول العربية المجاورة التي تمتلك كل منها دستورا وقوانين تعترف بكل المواثيق الدولية المدافعة عن حقوق الانسان بينما يفتقر مواطنوها الى ابسط الحقوق والحريات ويتعرضون لكافة الممارسات القمعية والقاسية.

ان تطبيق هذه الحريات رهنٌ بالعمل بموجب العديد من مبادىء الديمقراطية مثل فصل السلطات وسيادة القانون والحفاظ على استقلالية القضاء والتعددية واحترام مبدأ المواطنة والشعب صاحب السيادة وغيرها، ولا بد من العمل على تطبيق هذه المبادىء ونشر ثقافة سياسية تؤكد على احترامها حتى يصبح بالامكان حماية الحريات والحقوق التي تساهم هي بدورها في تعزيز الديمقراطية واستمرارها.

من ناحية اخرى يقع على عاتق الجمعيات الاهلية وتنظيمات حقوق الانسان والاحزاب السياسية المتنورة والمثقفين وجمعيات الحقوقيين واجب العمل الدؤوب في مجال العمل السياسي المباشر وفي مجال التثقيف السياسي بهدف حماية الحريات والحقوق امام نزوع السلطة الى تضخيم قوتها والاستهتار بحياة مواطنيها ومصادرة أبسط حقوقهم في الحماية وفي حرية التحرك والتعبير والتفكير وعدم التعرض للتعذيب والاهانة. كما ان على هذه المنظمات ان تهب للدفاع عن استقلالية القضاء وعن المحاكم والقضاة الذين يشكلون ملاذاً قد يصدُّ خطر التعسف.

منشورات مواطن

● **سلسلة دراسات وأبحاث:**

١. **حول الخيار الديمقراطي: دراسات نقدية**
بقلم: برهان غليون عزمي بشارة
جورج جقمان سعيد زيداني

٢. **مساهمة في نقد المجتمع المدني:** عزمي بشارة

٣. **بين عالمين: رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني** ساري حنفي

٤. **الحداثة والديمقراطية:** محمد يعقوب (قيد الاعداد)

● **سلسلة مداخلات وأوراق نقدية:**

١. **الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل.**
بقلم: ربى الحصري علي الخليلي بسام الصالحي.

٢. **المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة.**
بقلم: عزت عبد الهادي اسامة حلبي سليم تماري.

٣. **الديمقراطية الفلسطينية: اوراق نقدية.**
بقلم: موسى البديري جميل هلال
جورج جقمان عزمي بشارة.

٤. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين.**
تأليف: زياد ابو عمرو.
مناقشة: علي الجرباوي و عزمي بشارة.

٥. **الديمقراطية والتعددية: أزمة الحزب السياسي الفلسطيني.**
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن المنعقد في رام الله بتاريخ ١٩٩٥/١١/٢٤.

● **سلسلة أوراق بحثية:**

١. **النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين.**
بقلم: محمد خالد الازعر.

٢. **المرأة في الأحزاب السياسية التقدمية: شعار وواقع.**
بقلم: ايلين كتاب (قيد الاعداد).

● **سلسلة ركائز الديمقراطية:**
محرر السلسلة جورج جقمان

١. حليم بركات، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.**
٢. فاتح عزام، **حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية.**
٣. اسامة حلبي، **سيادة القانون.**
٤. جميل هلال، **الدولة والديمقراطية.**
٥. منار الشوربجي، **الديمقراطية وحقوق المرأة.**
٦. نبيل عبد الفتاح، **التعددية السياسية والفكرية.** (قيد الاعداد).
٧. رجا بهلول: **الديمقراطية والتربية.** (قيد الاعداد)
٨. رزق شقير، **حقوق الانسان في حالات الطوارىء.** (قيد الاعداد).

● **سلسلة مبادىء الديمقراطية:**
تحرير واشراف علمي: عزمي بشارة، اعداد: نبيل الصالح
رسومات: خليل ابو عرفة، استشارة تربوية: ماهر حشوة.

١. **ما هي المواطنة؟**
٢. **فصل السلطات.**
٣. **سيادة القانون.**
٤. **مبدأ الانتخابات.**
٥. **حرية التعبير.**
٦. **عملية التشريع.**
٧. **المحاسبة والمساءلة.**
٨. **الحريات المدنية.**
٩. **الديمقراطية والاعلام.** (قيد الاعداد)

هي تلك الحريات الاساسية التي يجب ان توفر لكل انسان في المجتمع الذي يعيش فيه من اجل رفاهيته وتطوير شخصيته وحياته اضافةً الى رفاهية مجتمعه، ولذلك فهي بالغة الأهمية وغير قابلة للمصادرة أو للتقييد التعسفي دون الحاق ضرر جدي بحقوق الانسان وبأسس النظام الديمقراطي وبالعلاقة بين السلطة والمواطن وبين الدولة والمجتمع. اهم الحريات المدنية الأساسية هي حرية الضمير وحرية الفكر والوجدان وحرية العقيدة والعبادة وحرية التنظيم وحرية الحركة والاقامة وحرية التعبير والحرية الشخصية (الخصوصية). هذا وتتبنى بعض الادبيات السياسية والقانونية تصنيفات اخرى للحريات غير هذه التي يتبناها الكتيب، فنجد تطرقاً إلى حرية التصويت وحرية الحصول على المعلومات، وهي حريات نتجت عن مميزات المجتمع المعاصر. ولكن الاختلاف هنا لا يتعدى التصنيفات الشكلية حيث ان الحريات المدنية الأساسية التي سنشرحها هنا تتضمن هذه الحريات وغيرها. يقوم المفهوم المعاصر للحريات المدنية على فكرة الانسانية الكونية التي تشدد على مركزية الانسان كإنسان في الحياة العامة وليس على مميزات الناس المكتسبة مثل المكانة الاجتماعية والملكية او على الانتماء العائلي أو الطائفي وغير ذلك. رافق تطور مفهوم الحريات المدنية بروز الانظمة الدستورية فكان بطيئاً وممتداً على فترات زمنية طويلة خلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر. في فترات مختلفة خلال هذه القرون بدأت تتطور مفاهيم المواطنة والحقوق العامة التي تقوم عليها الديمقراطية التمثيلية وحق المشاركة في اتخاذ القرار المتعلق بالحياة العامة ومفاهيم المجتمع الحر، ولذلك فإن موضوع الحريات المدنية هو نوع العلاقة بين الدولة ومواطنيها، وهدفها تقليص قوة وصلاحية سيطرة المجتمع على اعضائه.